

## أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان

وضع توصيات الاستعراض الدوري الشامل والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

## توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة: فرصة للعمل والمشاركة

يقع على عاتق الدولة مسؤولية تنفيذ جميع التوصيات التي قبلتها أمام مجلس حقوق الإنسان كدليل يثبت التزامها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. عقب الاستعراض الدوري الشامل الأخير للبنان في تشرين ثاني 2015، واستعداداً للاستعراض المقبل المقرر في تشرين الثاني 2020، وافقت لبنان على تنفيذ العديد من توصيات الاستعراض الدوري الشامل. فيما يلي لمحة عن بعض التوصيات الأكثر صلة والتي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة: (4)، (3).

## لبنان

الاستعراض الدوري الشامل  
(UPR)  
حقائق سريعة (1)

- آخر استعراض: 2 تشرين ثاني 2015 (الدورة الثانية)؛ التقرير النهائي لفريق العمل: 22 كانون أول 2015 (A/HRC/31/5)
- إعداد تقارير منتصف المدة: أيار 2018
- المشاورات الوطنية: أيار 2019
- صياغة تقارير المنظمات غير الحكومية: كانون ثاني - آذار 2020
- الاستعراض المقبل: تشرين ثاني 2020

## مؤشر وضع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في لبنان (2)

المفتاح	تم التصديق عليه
تم التصديق عليها مع إعلانات	تم التصديق عليها مع إعلانات
تم التصديق عليها مع تحفظات	تم التصديق عليها مع تحفظات
تم التصديق عليها مع تحفظات و إعلانات	تم التصديق عليها مع تحفظات و إعلانات
تم التوقيع عليها بدون تصديق	تم التوقيع عليها بدون تصديق
لم يتم اتخاذ إجراء	لم يتم اتخاذ إجراء
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	تم التصديق عليها مع إعلانات
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	تم التصديق عليها مع تحفظات
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	تم التصديق عليها مع تحفظات و إعلانات
اتفاقية حقوق الطفل	تم التصديق عليها مع إعلانات
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	تم التصديق عليها مع إعلانات
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	تم التصديق عليها مع إعلانات
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	تم التصديق عليها مع إعلانات
الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري	تم التصديق عليها مع إعلانات
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	تم التصديق عليها مع إعلانات
البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام	تم التصديق عليها مع إعلانات



تنفيذ تدابير وإجراءات فعلية لتعزيز الحماية وتعزيز حقوق المرأة في مجالات الصحة ومكافحة العنف ضدها.

مواصلة البحث عن سبل وطرق لمعالجة ارتفاع تكلفة الخدمات الصحية والتفاوت في جودة الخدمة بين مقدمي الخدمات الصحية.

اتخاذ المزيد من الإجراءات لضمان حماية الأشخاص ذوي الإعاقة.



تعزيز المساواة بين الجنسين وإشراك المرأة في قطاع الخدمات العامة.

مواصلة الجهود لمكافحة العنف المنزلي والتحرش الجنسي واستغلال المرأة، ولا سيما المراهقات، والنساء اللواتي يعلن أسرهن دون شريك والفتيات مع أطفال.

مواصلة الجهود الرامية إلى تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، واتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.



تحسين وضع العمال الأجانب وخاصة العاملات في المنازل لأنهم يشكلون فئة مستضعفة.

التعرف على وتحديد ضحايا الاتجار والعمل القسري وحمايتهم ودعمهم.

مواصلة الجهود لضمان تماشي علاقات واتفاقيات العمل بين العمال وأصحاب العمل مع معايير العمل الدولية.



إنشاء لجنة وطنية مستقلة للدفاع عن حقوق الإنسان ويشمل ذلك إنشاء لجنة وطنية دائمة لمنع التعذيب، وفقاً للبروتوكول الاختياري للاتفاقية ضد التعذيب.

النظر في إنشاء لجنة دائمة مشتركة بين الوزارات، مسؤولة عن تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

تحسين ظروف السجون من خلال تعزيز التدابير الوقائية لحماية السجناء من سوء المعاملة والتعذيب، والتحقق في ادعاءات سوء المعاملة.

مواصلة الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب بما في ذلك تقديم المساعدة لضحاياها الإرهاب.

رفع سن المسؤولية الجنائية للأطفال من 7 إلى 12 سنة، كما أوصت به لجنة حقوق الطفل.

مواصلة إحراز تقدم نحو عمل أكثر كفاءة للحكومة والمؤسسات، ومواصلة مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية.